وزير الكهرباء بحكومة المناصفة د. أنور كلشات في لقاء صريح مع «الأمناء»:

الحكومة لا تملك عصا سحرية لحل مشاكل الكهرباء

«الأمنـاء» لقـاء: أحمـد حسـن عقربي - قيصر ياسين:

لا بد أن نفكر بحلول عاجلة لإنقاذ وضع الكهرباء بالعاصمة عدن

نعاني من شحة الوقود وهو حمل ثقيل على عاتق الحكومة

سنبذل جهوداً لتحسين خدمة الكهرباء وتخفيف معاناة المواطنين

أكد وزيـر الكهرباء والطاقة بحكومة المناصفة بين الجنوب والشمال د.أنور كلشات أن طموح حكومـة المناصفة هو تحسـين الخدمة الكهربائيـة في الصيف القادم عـن ما كانـت عليه في الصيف المـاضي بالعاصمة عدن لتخفيف معاناة المواطنين، مشيرا إلى أن الحكومـة لا تملـك عصا سحرية لحل مشـاكل الكهرباء لسـنين في عـدن وأن المعالجة بحاجة إلى مشاريع استراتيجية وإلى خطط طويلـة الأمد، وهذا الأمر يتعلق بتوفـير الإمكانيات المادية والفنيـة الكبيرة وتحديث المنظومـة الكهربائيـة وتوفير قطـع الغيـار وتأمين الوقـود وتوفير الأمن والاسـتقرار والتغلب على الظـروف الصعبة التي يعيشها الوطن.

وأضاف كلشات في لقاء خـاص وصريح مع «الأمنـاء»: «نحن في حكومـة المناصفة ورثنا تركة ثقيلة وأمامنا شـبكة كهربائية قديمـة ومتهالكة، وكذا قِدَم وتهالـك المحطـات، وكذلك المَنظومة لا توجد لها أجهزة حماية ووقاية بعد أن ضُربت في الحرب، فمشـاكل كهرباء عدن تكمن في التوليد والنقل والتصريف». لافتاً أن «منظومة الكهرباء حالياً لا توجد لها أجهزة حماية، وأستدل على ذلك أنه إذا تعرضت المنظومة لأي ضربة تنقطع الكهرباء بشـكل كامل عن العاصمة الجنوبية عدن وقد وجهنا لسرعة شراء أجهزة حماية ووقاية للشبكة لتفادي هذه المشكلة».

وأشـار إلى أن «نسـبة الفاقد التجاري والفني تصل إلى (٥٠%) فضلاً عن شحة الإمكانيات، ومما زاد الطين بلة أننا في حالة حرب».

ووصـف مشـكلة الكهرباء بأنها «مشـكلة كبيرة فوق طاقة الحكومة والـوزارة». وقال: «لهذه الأسـباب ينبغي علينا أن نصارح المواطن، فنحن ليـس لدينا عصا سحرية لحل المشـكلة الكهربائية برمتها، ولكننا نحتاج للوقت لحل هذه المشاكل».

محطة الحسوة والرئيس

واستطرد وزير الكهرباء: «يجب أن نكـون صادقـين مع أنفسـنا ونقول للمواطن بصراحة أن الفترة الماضية لم يتـم فيها أي إصلاحات حقيقية لمنظومـة الكهرباء نتيجة عدم الاستقرار والأمل الكبير الذي نعول عليه هو محطة البترو مسيلة (٢٦٤) ميجـا وات التي سـتدخل في الخدمة بعد اسـتكمال أعمال التصريف ونحاول إدخالها بشـكل جزئي قبل الصيف والمحطة جاهزة حالياً كتوليـد، وهي المرحلة الأولى للمحطة سـتتبعها المرحلة الثانية، لكنهـا تحتـاج إلى خطـوط نقل وتصريف الطاقـة لإيصال الخدمة إلى المواطنـين وهـذا المشروع هو الآخر قد تأخر بسبب تأخر التمويل وبسبب الأحداث التي شهدها الوطن مع العلـم أن حكومـة المناصفة والـوزارة سـتعمل جاهـدة على دخول المحطة بشكل كامل بحسب الإمكانيـات المتاحة، وتـم اعتماد مبلغ مؤخرا لبترومسـيلة كدفعة لاستكمال مشروع النقل وخطوط التصريف، على أن تشـتغل المحطة بكامل طاقتها بعـد اكتمال أعمال التصريف».

وتابع: «بحسب توجيهات رئيس الـوزراء ووزير الكهربـاء بأن يتم تشـغيل توربين (١) إلى المنظومة والذي سيضيف للشبكة الكهربائية ما يقارب ١٠٠ ميجا وات وستخفف العنـاء عن المواطنـين في الصيف القادم».

انتشال وضعية محطة الحسوة

وفي رده علـى سـؤال يتعلق برؤيتـه لانتشـال وضعية محطة الحسـوة الكهـرو حرارية أوضح د. كلشـات: «تم اعتـماد مشروع صيانة للمحطة بتكلفة (٣١) مليون دولار في ٢٠١٧م لتأهيلها لكن هذا المشروع تأخر وكان الهدف منه رفع قدرة المحطة الانتاجية لكن للأسف المشروع تأخـر وتعثر ونفكر حالياً في المخارج لصيانة المحطة وإعادة تأهيلها، أمـا محطة المنصورة فهي تنتج (١٥) ميجا وات حاليا باعتبارها محطة مركزية تحمل جميع أحمال الشـبكة في عدن وقد تم صيانتها وتحتـوي على (٧) مولـدات منها اثنين مولدات (2+7) يعملان حاليا أما بقية المولدات بحاجة إلى صيانة وتم اعتماد مبالغ للصيانة العمرية لـ(٢) مولـدات (١+٦) وبسـبب تأخر التمويـل تأخرت الصيانة وتم مؤخرا فتح الاعتماد المستندي وتم التواصل مع الشركة من أجل سرعة توريد قطع الغيار لكي تدخل (١.٦) للخدمة، أما بالنسبة لمحطة شيناز وحجيف من مولد واحد ميجا تصل طاقتها إلى مـا يقارب (٣٠) ميجا، وتم عمل صيانة لها وسيتم إدخالها في الصيـف القـادم بطاقة (٣٠) ميجا بإذن الله».

أسباب توقف القطرية

وفي معرض إجابته حول أسباب توقف المحطة القطرية بطاقة (٥٠) ميجـا وات أفاد الوزيـر أن «هذه المحطة توقفت بسبب عطل وضرر كبير لحق بالتوربينات وهناك قرار من رئيس مجلـس الوزراء د.معين عبدالملك لإعـادة تأهيلهـا وعمل صيانة لهـا ويتم حاليـاً التواصل مـع القائمين عـلى محطة بترو مسيلة لاتخاذ قرار بعد جلوسنا مع دولة رئيس الوزراء لمشـاركة هذه الشركة في الصيانـة للقطرية بعد التنسيق معها حيث ستقوم بأعمال الصيانة الشركة الأمريكية (جنرال إلكتريك) وهي شركـة متخصصة ويتم الإشراف عـلى تنفيذ مشروع الصيانة من قبل شركة بترو مسيلة وستستفيد منها العاصمة عدن في الصيف القـادم إذا اكتملت أعمال الصيانة، حيث ستنتج المحطة (٥٠) ميجا وات».

ونـوه الوزير كلشـات: «إذا تم ربـط خطوط النقل بترو مسـيلة (٢٦٤) ميجـا وات أيام الشـتاء لا تزيـد الأحمال عـلى (٢٠٠) ميجا وات خصوصاً في شهر (١١،١٢،١) ستنعم المواطنين في العاصمة عدن ومديرياتها بكهرباء مستقرة (٢٤) سـاعة وهذه المحطة منجز وطني كبير يحسـب لفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي».

الوقود

ولـدى عرضه لمشـكلة الوقود وصفها بأنها مشـكلة رئيسـية ومؤرقة للجميع حيث يصل التوليد اليوم لـ(١٣٠)، والأحمال (٣٠٠) ميجا، لكنه قال: «مع الأسف نعاني من شـحة الوقود وهو حمل ثقيل على عاتـق الحكومة ويكلف مبالغ كبيرة حيث يصل اسـتهلاك الوقود للشبكة الكهربائية في اليوم الواحد إلى (٦٠٠) ألف دولار وفي الصيف يكلفها في اليوم الواحـد (١،٠٠٠،٠٠٠) دولار في عـدن ولحج وأبين، وهذه المشكلة سـببها أن المحطات الحالية تعمـل بوقود الديزل وهو أغلى وقـود ولا بد من العمل على إنشـاء محطات تعمل بالوقود الأقل تكلفة، ومع الأسـف الناس لا تدرك هذه المشكلة في ظل دولة إمكانياتها ضعيفة ومواردها شـحيحة وتعيش ظـروف حرب طاحنة».

حلول

وأمام هذه الإشـكالية التي أرقت المواطن والحكومـة قال الأخ الوزير: «الحل يكمن عـلى المدى الطويل في تنفيذ مشاريع اسـتراتيجية، حيث أن المرحلـة الثانية مـن محطة عدن الغازية هدفها لرفع قدرتها التوليدية لـ(٥٠٠) ميجا وات تعمـل بالغاز، لكن الآن للأسف لا توجد منشأة غاز لتغذيـة المحطة الكهربائيـة بالغاز حاليا لذلك سيتم تشـغيلها بالوقود الخام».

وأعاد الوزير إلى الأذهان أن وزارة الكهرباء لديها توجه لإنشاء محطات توليـد بالطاقة الشمسـية (الطاقة المتجـددة) بالشراكة مـع القطاع الخـاص للاسـتفادة مـن مصادر الطاقة النظيفة قائلاً: «نحن الآن في طور الإعلان لاسـتكمال المناقصات لسـبع محافظات لتوليـد الكهرباء بالطاقة الشمسـية وهي 30 ميجا وات لحج، و5 ميجاوات الضالع، و7 ميجاوات وادي حضرموت، و10 ميجا وات عـدن، و20 ميجاوات أبين، و15 ميجاوات لودر مودية، و10ميجا وات المهرة.. وهـذا يعني أن هناك شركات ستنشـئ محطات الطاقة وتؤجرها وبعد فترة تعود ملكيتها للدولة بنظام (BOT)".

التفكير بحلول عاجلة

وجدد الوزير تأكيده أنه لا بد من التفكير بالمستقبل ومعالجة الوضع الحالي بالحلـول العاجلة، موضحاً أن «أفضل حل هو إنشـاء محطات بالنظام الأمثل لإنشـاء محطة غاز إلى جانب حقل النفط أو الغاز».

وضرب مثـالاً بمحطـة مأرب الغازية التي أنشـئت بجانب الحقل حيث يتزود وقودها من حقول الغاز ويوفر على الدولـة مبالغ ضخمة تحـرق في شراء الوقـود، وهناك توجه عالمي نحـو المحطات المركبة التي تعمل على تشـغيل توربينات بـدون وقود من خلال الاسـتفادة من الحرارة الخارجة من توربينات أخرى يتم تشغيلها بالوقود ما يوفر استهلاك نصف الوقود.

أما الحل الآخر فهو الاسـتفادة من الطاقة الشمسـية - كما يقول الأخ الوزير - فهذه الطاقة تعمل ما بين ثمان إلى تسـع ساعات وتوفر نصف تكلفة الوقود.

يجب على المواطنـين إدراك هذا الشيء

وأشـار الوزير أن «تعرفة بيع الطاقـة الكهربائيـة للمواطن لا تغطـي تكلفة إنتاجهـا ولا حتى قيمة الوقود». موضحاً أن القطاع الكهربائي لن ينهض إلا إذا اعتبرت الكهرباء (سـلعة) عـلى من يريد اسـتخدامها أن يدفـع قيمتهـا. موضحـاً أن «المؤسسـة العامة للكهرباء تبيـع الكيلو وات الواحد للساعة للشريحة السكنية بتعرفة (12) ريـالات فقط مـع العلم أن الكيلو وات الواحد للسـاعة يكلف الدولـة أكثر مـن (200) ريال، أي أن المواطن يتلقـى دعماً من الدولة يتجاوز (200) ريـال مع كل كيلو وات ساعة يسـتهلكه، وهذه نعمة لا يحظى بها حتى المواطن في دول الخليج الغنية بالنفط».

ونبـه الوزيـر المواطنين إلى الامتنـاع عـن الربط العشـوائي ومراجعة المؤسسة وأن يستشعروا أن هذه المؤسسـة ملك لهم وعملية سرقة التيار ليسـت حلا بل تدميرا للجميع واسـتمرار خدمـة التيار مرهون بالامتناع عن الربط المباشر وسداد فواتير الاستهلاك بانتظام.

التحلي بالصبر

ودعـا الوزير - في ختام حديثه لـ«الأمناء» - المواطنين إلى «التحلي بالصبر عـلى الوضـع الكهربائي الحالي بسبب الظروف التي تعيشها البلاد وشـحة الدعم والإمكانية ولا تملك الحكومة حالياً حلولا سحرية لمشكلة ليست وليدة اليوم وهي نتاج عشرات السنين ولكننا سنعمل بكل جهدنا كحكومـة وبتكاتف الجميع جاهدين على تحسـين الخدمة في الصيـف القادم وتخفيـف معاناة المواطنين». وقال إن «التخريب سهل لكن إصلاح ما خُرب يحتاج إلى وقت وإلى تعـاون المواطـن الذي يعتبر حجر الزاوية في التنمية».